

**تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف
التجارية وأثرها في مؤشر عدد الصفقات لقطاعات سوق
العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)**

الباحث مناف محمد خليل

أ.م.د أمير علي خليل

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في مؤشر عدد الصفقات لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)

Evaluation of the deposit and credit function of commercial banks and its impact on the index of the number of transactions for the sectors of the Iraqi market for securities for the period (2005-2021)

Researcher Manaf Mohammed Khaleel

manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

Prof. Dr.Ameer Ali khaleel.Assest

ameer.ali@uokerbala.edu.iq

Abstract

The study aimed to analyze and measure the impact of the basic functions of commercial banks on the value of the number of deals index for companies of sectors listed in the Iraqi Stock Exchange, where most market sectors suffer from weakness in their activity, which in turn affects the market activity in general. The study used a set of financial and statistical means to achieve its goals Multiple regression analyzes for the purpose of testing the direct effect relationships between the dimensions of the research variables and by using the statistical program SPSSV.23 and the Excel program. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the value of the number of transactions index was uneven between sectors, where the high value of the index is noted in the banking and industry sectors, while the value was very low in other sectors such as investment and insurance. The study concluded with some recommendations, the most important of which is that commercial banks should make more efforts through Multiple

means to encourage saving awareness among the public in a way that increases the ability of those banks to grant credit to companies that need it, in addition to companies that suffer from weakness in their activities due to lack of funding to increase the activity of the stock market

Key words: The depository function, The credit function, The sectors of the Iraqi stock market

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر للوظائف الأساسية للمصارف التجارية على قيمة مؤشر عدد الصفقات لشركات القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ تعاني اغلب قطاعات السوق من الضعف في نشاطها مما يؤثر بدورها في نشاط السوق بشكل عام وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية لتحقيق أهدافها تحليلات الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات البحث وعن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS_{v.23} وبرنامج الأكسل. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان قيمة مؤشر عدد الصفقات كان متفاوتاً بين القطاعات إذ يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر في قطاعي المصارف والصناعة فيما كانت القيمة منخفضة للغاية في قطاعات أخرى كالأستثمار والتأمين واختتمت الدراسة ببعض التوصيات أهمها ان على المصارف التجارية بذل المزيد من الجهود عبر وسائل متعددة لتشجيع الوعي الادخاري لدى الجمهور بالشكل الذي يزيد من مقدرة تلك المصارف على منح الائتمان للشركات التي هي بحاجة له فضلاً عن الشركات التي تعاني من ضعف في نشاطها بسبب نقص التمويل لزيادة نشاط سوق الأوراق المالية

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الايداعية ، الوظيفة الائتمانية ، قطاعات سوق العراق للأوراق المالية

المقدمة:

تؤدي المصارف التجارية من خلال وظائفها الأساسية دور الوسيط بين طرفين أحدهما يرغب في الادخار والحفاظ على أمواله (الوظيفة الايداعية) والطرف الآخر يرغب في اقتراض هذه المدخرات (الوظيفة الائتمانية) وهذا ما يجعل المصارف جزءاً مهماً وأساسياً في الدورة الاقتصادية لأي نظام مالي فضلاً عن ذلك، فان المصارف التجارية قد بدأت في توسيع انشطتها لتخدم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا يبرز دورها في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية من خلال تقديم الخدمات لتلك الشركات المدرجة فيه فهي تستقبل الأموال الفائضة لدى الشركات التي تتمتع بفائض يزيد عن حاجتها مقابل نسب محددة ثم تعيد استثمار تلك الأموال من خلال منحه كائتمان لشركات أخرى تعاني من عجز وتحتاج إلى الأموال لمواصلة النمو وتحقيق الإرباح ، هذا الاجراء من شأنه ان يؤثر على عدد الصفقات المنعقدة مما يرفع او يخفض من قيمة المؤشر للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. وتضمنت الدراسة اربعة محاور كان الاول متعلق بمنهجية الدراسة فيما تناول المحور الثاني الجانب النظري اما المحور الثالث كان متعلق بالجانب العملي فيما اختتمت الدراسة بالمحور الرابع والذي اختص بالاستنتاج والتوصيات.

1- المحور الاول: منهجية البحث

1-1 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من الأتي:

- 1) تعد متغيرات البحث (الوظيفة الايداعية والوظيفة الائتمانية وسوق العراق للأوراق المالية) من الموضوعات المهمة المتعلقة بالنمو الاقتصادي للبلد وذلك بسبب ما تشكله المصارف من قناة تجمع الأموال الفائضة ثم تعيد تقديمها على شكل ائتمان لوحدات العجز
- 2) التعرف على واقع نشاط قطاعات سوق الأوراق المالية و أي من القطاعات يعاني من ضعف في النمو
- 3) إبراز دور المصارف التجارية من خلال الوظائف الاساسية وبيان اثرها في سوق العراق للأوراق المالية

1-2 مشكلة البحث

يلاحظ من خلال تقارير سوق العراق ان تعاني بعض شركات القطاعات من ضعف في نشاطها ويتضح ذلك بشكل بارز في انخفاض قيمة مؤشر عدد الصفقات لقطاعات سوق العراق والذي سينعكس ذلك على قدرة تلك الشركات في النمو المستقبلي على مستوى الشركة أو حتى القطاع بشكل عام إذ تحتاج الشركات إلى النمو من خلال الحصول على التمويل اللازم وقد ينسب ذلك

الضعف إلى المصارف التجارية من القيام بوظائفها بالشكل المطلوب ومن جهة اخرى تمتلك بعض الشركات اموال معطلة لا تقوم باستثمارها بالشكل الامثل وهذا يتطلب من المصارف التجارية اتخاذ استراتيجيات جذب وسحب تلك الودائع من الشركات .

هل ان ضعف عمل الشركات المدرجة في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية يعود إلى عدم قيام المصارف التجارية بوظائفها بالشكل الصحيح؟

3-1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى الأتي:

1. التعرف على المضامين العلمية لكل من الوظائف الايداعية والائتمانية السوق المالي وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها.
2. قياس أثر كل من الوظيفة الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الصفقات للشركات المدرجة في مختلف قطاعات سوق العراق للأوراق المالية.

4-1 فرضية البحث

تبنى البحث فرضية أساسية وهي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الصفقات للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5-1 منهج البحث

استخدم البحث المنهج الكمي والمنهج التحليلي للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات .

6-1 الحدود الزمنية والمكانية للبحث

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

1. الحدود الزمنية: يتمثل الإطار الزمني للدراسة ببيانات سنوية عن إجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للمدة من (2005-2021).

2. الحدود المكانية: يتمثل الإطار المكاني للدراسة بالمصارف التجارية والقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2- المحور الثاني: الجانب النظري

2-1 الوظيفة الايداعية

الودائع هي شريان الحياة للمصارف التجارية إذ تتمثل الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية بجمع الأرصدة الفائضة للأفراد والشركات التي تفوق احتياجاتهم يودعونها لدى المصارف التجارية مقابل الحصول على الأموال فضلاً عن مبالغ معينة متفق عليها ووقت متفق عليه.

2-1-1 مفهوم الوظيفة الايداعية

ولقد عرفت الوديعة في قانون المصارف العراقي بأنها (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة أما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما (قانون المصارف العراقي، 2004)، وعرفت الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من النقود تدفع إلى الحساب المصرفي (Hornby,2004:337)، تمثل الودائع مصدر تمويل مستقراً نوعاً ما (Kneysler,et al,2019:77).

2-1-2 أهمية الودائع

يمكن أن نبين أهمية الودائع بالنسبة للمصارف التجارية بالاتي :

(Gebre,2019: 12)

1. إن تعبئة الودائع أرخص من زيادة حقوق الملكية
2. تعد الودائع أهم مصدر لتمويل القروض
3. تحقق المصارف أرباحًا باستخدام ودائعها
4. استثمار الأموال و مشروعات التنمية

أما الفائدة للمودعين فهي: (Golin, & Delhaise, 2013:88):

1. وضع الأموال الزائدة لدى المصرف بالمبلغ والوقت المناسبين لاحتياجاتهم الفردية.
2. كسب فائدة على كل أو جزء من هذه الأموال المودعة.
3. سحب الأموال مع قيود قليلة أو بدون قيود على النحو الذي يرويه مناسبًا.
4. استخدام خدمات الدفع التي يقدمها المصرف (على سبيل المثال ، الحسابات الجارية) لتحويل الأموال إلى جهات خارجية.

3-1-2 أنواع الودائع

يمكن ان تصنف الودائع من إذ أجالها إلى :

(أ) **ودائع تحت الطلب(الحساب الجاري) :** تعرف على أنها حسابات بنكية تسمح لصاحب الحساب بتحرير شيكات لأطراف ثالثة أو سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي ،وعادة ما تكون ودائع الحساب الجاري مصدر أموال قليل التكلفة للمصارف لان المصارف لا تدفع اي فائدة أو مقدارًا صغيرًا جدًا من الفائدة على هذه الودائع (Mishkin,2007:207)، وغالبًا ما تحتفظ المصارف بأرصدة كبيرة في الودائع تحت الطلب لإمكانية السحب منها في أي وقت ، وتعد ودائع الحساب الجاري من

الأصول السائلة التي يمكن الوصول إليها بتكاليف معاملات منخفضة للغاية (Hubbard, et al, 2018:309).

ب) ودائع لأجل : تتميز ودائع لأجل عن غيرها من أنواع الودائع الأخرى بأنها ذات سيولة عالية وكما يمكن سحبها عند الطلب ولكن لا يمكن سحب هذا النوع من الودائع عن طريق شيك (Burton, & Brown, 2009:66) وتعد شهادات الإيداع القابلة للتداول جزء الودائع لأجل وتكون قابلة للتداول ونقل الملكية من شخص إلى آخر (Rose, 2009:474)، وتعد الشهادات من أنواع الودائع التي لها فترة استحقاق من شهرين إلى سنة وتصدر بنظام حامل الشهادة هو مالکها (Putri, & Purnama, 2021:557).

ج) ودائع التوفير : تعرف ودائع التوفير على أنها أموال مودعة في مؤسسة مالية من قبل وحدات الفائض مثل الأسر والمؤسسات والحكومة إذ تمثل جزءاً من دخل العام الحالي ولا تستخدم لإغراض الاستهلاك وتكون المصارف ملزمة بسداد الأموال عند الطلب بعد مدة زمنية أو بعد انتهاء مدة أشعار مطلوبة (Vuong, et al , 2020:294) ، وتعد شكلاً شائعاً من أشكال الاستثمار إذ تصنف على أنها آمنة وقليلة المخاطر وان الهدف الرئيس من إيداع هذه الأموال في المصرف هو تحقيق أرباح (Tran, et al, 2020:370) ، وتؤدي ودائع الادخار وظيفة تجميع الأموال إذ إن أهم ما يميز هذا النوع من الودائع هي تشجيع المدخرات وزيادة نسبة الأرباح التي تتراكم لمدة زمنية معينة (Rahimov, 2019:2)، وهو من أنواع الودائع التي تلبي احتياجات الأفراد الراغبين في ادخار أموالهم وكسب أرباح مع إمكانية سحب الأموال في حالات الطوارئ (Ünvan, & Yakubu, 2020:2).

4-1-2 اثر جودة الخدمة المصرفية ومستوى التطور التكنولوجي في حجم الودائع

أصبحت المصارف التجارية في الوقت الحالي تركز على توسيع حصتها السوقية لذلك لا يجب على المصارف السعي فقط من أجل اجتذاب زبائن جدد، ولكن يجب كذلك المحافظة على الزبائن الحاليين، ولتحقيق ذلك لابد من زيادة الاهتمام بمستوى جودة الخدمة حيث تقديم خدمات ذات جودة عالية تعني استقطاب زبائن جدد تودع الاموال كما وتؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على جودة الخدمة المصرفية مثل أسعار الفائدة والأنظمة التنظيمية والشكاوي والمعلومات الدقيقة للعملاء بسرعة ودقة واللباقة في التعامل مع الموظفين والزبائن والحفاظ على خصوصيات ومعلومات الزبون وهذا بدوره سوف يزيد مع الودائع لدى المصرف (Ostadi, & Sarlak,2014:142)، فكلما كان المصرف يقدم جودة أفضل لخدماته سيجذب العديد من المودعين إذ أن جودة الخدمة تعد مقياساً لمدى توافق الخدمات المقدمة مع توقعات الزبائن (Hibret,2015:14)، وبالتالي فعند اعتماد جودة الخدمة المصرفية كمنهج من قبل إدارة المصرف للبقاء في الأسواق ولتحقيق الرضا والولاء من قبل العملاء اللذين يساهمان في تعزيز النمو والحصة السوقية- يجب أن تراعي الإدارة مستويات جودة الخدمة المصرفية التي يمكن لنا أن نجعلها بالنقاط التالية:(ابو عربي،2005:77)

1. الجودة المتوقعة من قبل العميل وهي تمثل مستوى الجودة من الخدمات المصرفية التي يتوقع أن يحصل عليها العميل من المصرف الذي يتعامل معه
2. الجودة المدركة : وهي ما تدركه إدارة المصرف من نوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء

3. الجودة الفنية: وهي الطريقة التي تؤدي بها الخدمة المصرفية من قبل

عاملي المصرف

4. الجودة الفعلية التي تؤدي بها الخدمة، والتي تعبر عن مدى التوافق والقدرة

في استخدام أساليب تقديم الخدمة بأسلوب جيد ويرضي العميل

و يعد مستوى التطور والتكنولوجيا من أهم الموارد التي تحدد قدرة المصرف التنافسية ومن ثم جاذبية المصرف إذ تحتاج التكنولوجيا إلى تكاليف عالية وإلى موظفين يمتلكون مهارات وخبرات لاستخدامها بالشكل الأمثل هذه التغيرات الحديثة لها فائدة على المصرف منها رغبة الأفراد في التعامل مع المصرف وهذا بدوره يزيد من مستويات الإيداع لديه وينظر إلى تطوير الصناعة المصرفية على أنها وسيلة لزيادة الكفاءة في وساطة القطاع المالي (Assefa,2020:18)

2-2 الوظيفة الائتمانية

تتمثل الوظيفة الائتمانية في الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بموجبها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها وتكون على شكل قروض أو سلف أو أي تسهيلات ائتمانية أخرى

1-2-2 مفهوم الوظيفة الائتمانية

يمثل الائتمان إحدى الوظائف الأساسية للمصارف التجارية في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف من خلالها عوائده (Hudgins & Rose 2005:521)، ويعرف قانون المصارف العراقي رقم (94) الائتمان على انه أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ والفوائد المستحقة عليه

أو أي رسوم أخرى على المبلغ سواء كان ذلك مضموناً أم غير مضمون وأي تمديد لموعد استحقاق الدين وأي شراء لورقة مالية لدين وحق آخر لدفع مبلغ للتكفل بدفع الفائدة أما مباشر أو بسعر شراء بخصم (قانون المصارف العراقي، 2004)

2-2-2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناشئة عن احتمال فشل المقرض في سداد الديون (Vaughan, & Vaughan, 2007:15)، او هي مخاطر الخسارة على الذمم المدينة غير المسددة أو بشكل عام على دين لم يتم دفعه في الوقت المحدد ويعتمد الأمر بشكل طبيعي على ثلاثة معايير: مبلغ الدين واحتمال التخلف عن السداد وجزء الدين الذي سيتم تحصيله في حالة التخلف عن السداد (Quiry, & Vernimmen, 2022:968)، وتعرف أيضاً على أنها احتمالية عدم قيام المقرضين بسداد مدفوعات الفائدة أو مبلغ القرض (Melicher, & Norton, 2013:68)، وتظهر هذه المخاطرة في كل مرة توجد فيها علاقة دين تستلزم التزاماً بالدفع لصالح المصرف والذي إذا لم يتم الوفاء به يمكن أن يؤدي إلى خسارة (La Torre, 2020:46)، مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف الأطراف المقابلة في معاملات القروض عن السداد. ولطالما كان هذا هو الخطر الأكبر الذي يواجه المصرف وعادة ما يكون هو الخطر الذي يتطلب رأس مال تنظيمي أكثر (Hull, 2012:42)

3-2-2 الائتمان النقدي

هو الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف أذ يشكل التوظيف صاحب الأهمية الأكبر من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية فهو النشاط الأكثر شيوعاً ان هذا النوع من الائتمان يمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في عمليات متفق عليها ومحدده بعقد الائتمان (انجرو، 2007:25)، ويمكن ان تقسم إلى:

أ) القروض

ويمكن أن تعرف القروض على أنها العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية والتي تمنح بموجبها مبلغاً من المال إلى احد زبائنها (أفراد، مؤسسات) مقابل تعهد من قبل الزبون المقترض بسداد تلك الأموال مع الفائدة المتفق عليها بين الطرفين وفي وقت محدد مسبقاً ومن خلال عقد يبرم بين الطرفين (Engelmann, & Pham, 2020:1).

ب) السحب على المكشوف

السحب على المكشوف هو حساب مصرفي يمنح الشركة امتياز تحرير الشيكات بأكثر من رصيدها وهو في الأساس خط ائتمان مرتبط بالحساب يمنح الشركة بعض المرونة النقدية ويضمن عدم ارتداد شيكاتها (Fields, 2016:334) ، ومع ذلك من المهم للمصارف مراقبة استخدام الأموال الممنوحة بموجب تسهيلات السحب على المكشوف لأنه من خلال تمديد القرض يمكن للمقترض في الواقع استخدام السحب على المكشوف للتمويل طويل الأجل نظراً لأن المصرف لن يكون قادراً على إلغاء السحب على المكشوف دون الإضرار بعملائه ، فقد يعرض المصرف على المقترض إعادة تمويل السحب على المكشوف بقرض لأجل لتجنب

إساءة استخدام التسهيلات بدلاً من ذلك من أجل منع الاستخدام طويل الأجل تتضمن بعض عقود القروض فترة تنظيف أي فترة يجب خلالها تقليل الاستخدام إلى الصفر (Gregoriou, & Hoppe, 2009:103).

ج) خصم الأوراق التجارية

يقصد بها قبول المصرف شراء الكمبيالة من المستفيد قبل تاريخ استحقاقها مقابل ان يدفع المصرف مبلغ اقل من قيمة الورقة الرسمية وبناء على ذلك تصبح قيمة الورقة التجارية ضمن أصول المصرف ويحق له استثمارها في مختلف المجالات كما يمكن للمصرف عادة خصم تلك الأوراق لدى البنك المركزي أو إعادة بيعها إلى مصرف آخر (ابو حمد، 2005:260) ، وتعد عملية خصم الأوراق التجارية نوع من أنواع الائتمان المقدم من المصارف ويمتاز هذا النوع من الائتمان بطبيعته القصيرة إذ تتراوح الأجال بحدود اقل من سنة ويوفر خصم الأوراق التجارية أموال للمقترض يمكن استخدامها ، وتعمل المصارف عن طريق منح هكذا نوع من التسهيلات مساعدة المقترض الجيد للمصرف عند الظروف غير المواتية (Brigham, 2006:586).

3-2 الأسواق المالي ومؤشراتها

1-3-2 مفهوم السوق المالي

الأسواق المالية هي الأماكن التي يتم فيها بيع وشراء الأدوات المالية انها الجهاز العصبي المركزي للاقتصاد إذ ينقلون ويتفاعلون مع أسواق المعلومات بسرعة ويخصصون الموارد ويحددون الأسعار وبذلك تمكّن الأسواق المالية الشركات والأفراد من العثور على تمويل لانشطتهم عندما تعمل الأسواق بشكل جيد يمكن ان تبدأ الشركات الجديدة ويمكن ان تنمو الشركات القائمة و يمكن للأفراد الذين

ليس لديهم مدخرات كافية الاقتراض لشراء السيارات والمنازل (Cecchetti,et al,2017:55)، ويعرف على انه الآلية التي تمكن وتيسر للمتعاملين فيها القيام بإصدار وتداول أدوات الاستثمار القصيرة والطويلة الأجل بتكلفة معاملات منخفضة وأسعار تعكس فرضية السوق لكفؤ (الغالي وعدنان،2019:20)

2-3-2 أهمية الأسواق المالية

تمارس الأسواق المالية تأثيرًا هائلًا على الحياة العصرية - فلكل بلد نوعًا ما من الأسواق المالية ، والسوق المالي مثل البورصة له جانبان: هناك السوق الأولي ، إذ يتم جمع الأموال من المستثمرين من قبل الشركة ، وهناك السوق الثانوية إذ يشتري المستثمرون ويبيعون الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات فيما بينهم الأوراق المالية المباعة في السوق الأولية يتم إجراؤها بشكل عام على أساس ان السداد لن يتم لسنوات عديدة، إذا حدث ذلك ، ولذلك فمن المفيد للمشتري الأصلي ان يكون قادرًا على البيع لمستثمرين آخرين في السوق الثانوية. وبهذه الطريقة ، تحقق الشركة هدفها المتمثل في زيادة التمويل الذي سيبقى في الشركة لفترة طويلة واحتفظ المستثمر بالقدرة على تصفية (تحويله إلى نقد) عن طريق البيع إلى مستثمر آخر بالإضافة إلى ذلك يشجع التبادل المنظم جيدًا الاستثمار عن طريق تقليل تكاليف البحث والاتفاق والمراقبة (Arnold,2012:20)

2-3-3 ابرز مؤشرات السوق المالية

هناك مجموعة من المؤشرات العالمية حسب كل سوق ولعل ابرز هذه المؤشرات هي: (Madura,2014:267)،(Mishkin, & Eakins,2019:65) :

1. متوسط داو جونز الصناعي: متوسط داو جونز الصناعي (DJIA) هو متوسط القيمة المرجحة لأسعار أسهم 30 شركة أمريكية كبيرة. ومن بين الأسهم المدرجة في المؤشر ExxonMobil و IBM و Coca-Cola

- Company. نظرًا لأن DJIA يعتمد على 30 سهمًا كبيرًا فقط ، فهو ليس دائمًا مؤشرًا دقيقًا للسوق الكلي أو للأسهم الصغيرة
2. مؤشر **Standard & Poor's 500** : هو مؤشر قيم لأسعار الأسهم لـ 500 شركة أمريكية كبيرة ونظرًا لأن هذا المؤشر يحتوي على مثل هذا العدد الكبير من الأسهم ، فهو أكثر تمثيلًا لسوق الأسهم الأمريكية من داو جونز و نظرًا لأن مؤشر S&P 500 يركز على الأسهم الكبيرة ، فإنه لا يعمل كمؤشر مفيد لأسعار أسهم الشركات الصغيرة.
3. مؤشرات بورصة ناسداك تقدم الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASDAQ) عروض أسعار لمؤشرات الأسهم المتداولة في بورصة ناسداك هذه المؤشرات هي مؤشرات مفيدة لأداء الأسهم الصغيرة لأن العديد من الأسهم الصغيرة يتم تداولها في تلك البورصة.
4. **FTSE 100** : مؤشر لأكثر 100 شركة بريطانية من حيث رؤوس الأموال والمدرجة في بورصة لندن.
5. **DAX** : مؤشر لأكثر 30 شركة ألمانية تتداول في بورصة فرانكفورت للأوراق المالية.
6. **CAC 40** : مؤشر لأكثر 40 شركة فرنسية يتم تداولها في Euronext Paris
7. **Hang Seng** : هو مؤشر لأكثر الشركات المتداولة في بورصات هونغ كونغ.

4-3-2 مؤشر عدد الصفقات

هو مؤشر يوضح من خلاله عدد الصفقات المنفذة للشركات المدرجة في السوق خلال مدة معينة ويتكون المؤشر من رمز السهم والسعر وعدد أسهم الصفقة ويتم عرض السعر باللون الأخضر إذا كان سعر الصفقة أعلى من سعر الإغلاق وباللون الأحمر إذا كان سعر الصفقة اقل من سعر الإغلاق (سوق العراق للأوراق المالية، 2020:9).

3- المحور الثالث: الجانب العملي

3-1 تحليل النتائج

يتبين من الجدول (1) ان مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف هو الأعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى في السوق ، وكان معدل عدد الصفقات للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (40153.23529) كما وسجلت أدنى قيمة لمؤشر عدد الصفقات للقطاع عام 2020 اذ بلغ عدد الصفقات (17176) أما في عام 2013 فكانت قيمة عدد الصفقات في أعلى مستوى لها إذ كانت تساوي (69653) ويلاحظ من الجدول عدد الصفقات للقطاع المصرفي انه خلال المدة (2005-2008) المؤشر يأخذ مستوى تنازلياً سنة تلو الأخرى أما في عام 2009 وكحال باقي القطاعات شهدت هذه السنة ارتفاعاً في مؤشر عدد الصفقات للقطاع المصرفي مسجلة (28004) أما في عام 2014 فقد انخفضت قيمة عدد الصفقات بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق كذلك الوضع الاقتصادي ومن ثم استمرت القيمة بالانخفاض في اغلب سنوات الدراسة حتى عام 2021، أما بالنسبة لقطاع التأمين فكان معدل عدد الصفقات خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (875.94118) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2007 إذ كانت (46) فيما سجلت أعلى قيمة للقطاع خلال عام 2012 إذ بلغت (2602) وكانت قيمة عدد الصفقات لقطاع التأمين ذات منحى متقلب في اغلب السنوات، كان معدل قيمة عدد الصفقات لقطاع الاستثمار خلال مدة الدراسة المبحوثة (340.1428571) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 إذ بلغت (1) أما في عام 2011

الجدول (1)

يوضح عدد الصفقات حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للسنة (2021-2005)

مؤشر عدد الصفقات

السنة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفنادق	قطاع الزراعة	MEAN	MAX	MIN
2005	32049	156	415	3142	17675	1093	532	7866	32049	156
2006	25264	183	636	1465	10355	507	217	5518.142857	25264	183
2007	21706	46	584	1226	6500	674	149	4412.142857	21706	46
2008	21156	85	268	1420	5674	2122	383	4444	21156	85
2009	28004	201	321	2673	10399	7077	664	7048.428571	28004	201
2010	26793	664	460	9829	20835	11563	1578	10246	26793	460
2011	64199	2558	1226	16735	34670	8185	5001	18939.14286	64199	1226
2012	67601	2602	365	13202	35168	10511	6590	19434.14286	67601	365
2013	69653	898	69	10675	29166	6667	4037	17309.28571	69653	69
2014	59388	719	55	10548	18110	11146	3581	14792.42857	59388	55
2015	55767	1203	39	19476	22818	9094	7064	16494.42857	55767	39
2016	51048	979	23	17949	21378	11047	5248	15381.71429	51048	23
2017	46980	1625	1	9940	19821	6215	6700	13040.28571	46980	1
2018	33346	297	****	7563	30742	5923	7006	14146.16667	33346	297
2019	21619	2250	****	8382	27970	7039	7323	12430.5	27970	2250
2020	17176	263	****	8421	28336	2747	5013	10326	28336	263
2021	40856	162	300	15103	35574	3575	8125	14813.57143	40856	162
	40153.23529	875.94118	340.1428571	9279.352941	22070.05882	6187.352941	4071.235294			
	69653	2602	1226	19476	35574	11563	8125			
	17176	46	1	1226	5674	507	149			

• الاعداد بالالف عند

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

فكانت قيمة عدد ذات منحى متقلب في اغلب السنوات، كان معدل قيمة عدد الصفقات لقطاع الاستثمار خلال مدة الدراسة المبحوثة (340.14) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 إذ بلغت (1) أما في عام 2011 فكانت قيمة عدد الأسهم المتداولة (1226) وهي أعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في الجدول قيمة عدد الصفقات لقطاع الاستثمار تذبذب في القيمة خلال (2010-2005) ثم ارتفعت في عام 2011 مسجلة أعلى قيمة ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 أصبحت قيمة عدد الصفقات للقطاع مساوية للصفر خلال الأعوام (2018-

(2020) ثم في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ما قيمته (300) ان الوضع الأمني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار إذ يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصورة صحيحة إلى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بصورة صحيحة، أما قطاع الخدمات فكان معدل عدد الصفقات للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (9279.35) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2007 إذ بلغت (1226) أما أعلى قيمة متداولة للقطاع فكانت عام 2015 إذ بلغت (19476) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة كانت قيمة عدد الصفقات في عام 2005 وهي أول سنة في مدة الدراسة بحدود (3142) ثم انخفضت النسبة في ثلاث السنوات التالية سجلت في عام 2009 قيمة بلغت الضعف تقريباً عما كانت عليه في عام 2008 واستمرت القيمة بالتقلب في باقي سنوات الدراسة، وعند الانتقال إلى قطاع الصناعة كان معدل قيمة عدد الصفقات خلال مدة الدراسة (22070.05882) ويتضح من الجدول ان أدنى قيمة عدد صفقات لقطاع الصناعة كانت عام 2008 إذ بلغت القيمة (5674) وكما سجل عام 2021 أعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة بلغت (35574) ويلاحظ من جدول عدد الصفقات ان قيمة عدد الصفقات في عام 2005 كانت (17675) ثم انخفضت القيمة بشكل تدريجي في السنوات الثلاث التالية ثم عاودت للارتفاع في عام 2009 مسجلة ضعف ما كانت عليه في عام 2008 ومن ثم اتخذت قيمة عدد الصفقات اتجاهًا تصاعدياً من عام (2009-2013) أما في عام 2014 وبسبب الوضع الأمني في البلد و الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي تأثر بها العراق انخفضت قيمة المؤشر ثم عاودت القيمة في التباين بين الارتفاع والانخفاض في باقي سنوات الدراسة ويعود السبب في ذلك التذبذب إلى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر في قطاع الصناعات من ناحية

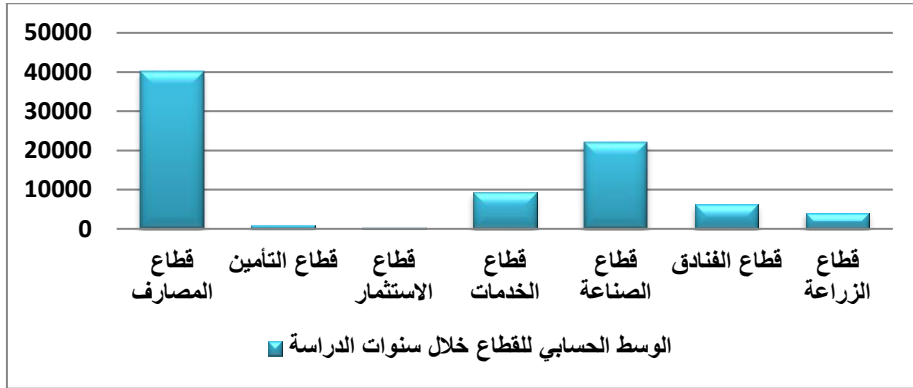
الاعتماد على المنتجات المستوردة ومن ناحية أخرى إيقاف استيراد تلك المنتجات والعمل على تصنيعها محلياً، أما في قطاع الفنادق والسياحة فكان معدل عدد الصفقات للقطاع خلال مدة الدراسة (6187.352941) كما سجل عام 2006 اقل قيمة للقطاع إذ بلغت (507) أما عند النظر إلى أعلى قيمة لعدد الصفقات كانت عام 2011 إذ بلغت (11563) وشهد القطاع فترات متفاوتة بين التزايد في مؤشر عدد الأسهم المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الأوضاع الأمنية المختلفة التي شهدتها البلد خلال مدة الدراسة، وأخيراً عند الانتقال إلى قطاع الزراعة كان معدل عدد الصفقات للقطاع (4071.235294) وكذلك كانت أدنى قيمة للقطاع عام 2007 إذ بلغت قيمة عدد الأسهم المتداولة (149) أما في عام 2021 سجلت أعلى قيمة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (8125) ويلاحظ من خلال الجدول ان قيمة عدد الصفقات للقطاع الزراعي ذات منحنى متباين وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات التالية

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة في عدد الصفقات بين القطاعات جميعاً ويعود السبب في ذلك إلى انه أكثر القطاعات جذاباً للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الأخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني أما في المركز الثالث فقد جاء قطاع الخدمات كما حل قطاع الفنادق والسياحة رابعاً بين القطاعات أما المركز الخامس فكان قطاع الزراعة فيما تناوب قطاعا التأمين والاستثمار على المركز السادس والسابع مسجلين اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين إذ وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار إلى يؤدي دور كبير في عملية التنمية ، ومن يتضح الضعف في أداء

قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل (1) حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة

الشكل (1)

يوضح عدد الصفقات لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

3-2 اختبار فرضية البحث

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول (2) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (2)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع
المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	58314.904	22916.484		2.545	.026
	APD	-12500.109-	10829.117	-.527-	-1.154-	.271
	MPD	-2960.326-	1345.362	-.562-	-2.200-	.048
	APC	13322.387	10515.973	.582	1.267	.229
	MPC	10063.796	4204.787	.616	2.393	.034
2	(Constant)	33522.285	8091.770		4.143	.001
	MPD	-2888.220-	1360.985	-.548-	-2.122-	.054
	APC	2682.204	5125.672	.117	.523	.610
	MPC	10237.590	4255.477	.626	2.406	.032
3	(Constant)	36743.602	5113.787		7.185	.000
	MPD	-3027.893-	1299.483	-.574-	-2.330-	.035
	MPC	10755.171	4030.164	.658	2.669	.018

R²=.374, Sig=.038^d, F المنصوبة=4.184

كـ المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(اولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع
APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل

الحدى للائتمان (MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير (ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الصفقات (-) -3027.893 وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف بمقدار (-3027.893) . علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.330) وهي قيمة معنوية عند المستوى
- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (10755.171) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف بمقدار (10755.171) . علما ان هذه التأثير

كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.669) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (.374). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (37.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.184) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفأ رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 50%.

ب-قطاع التأمين

يبين الجدول (3) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

جدول (3)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع التأمين

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	420.941	1189.499		.354	.730
APD	-127.470-	562.094	-.110-	-.227-	.824
MPD	13.232	69.832	.051	.189	.853
APC	316.453	545.840	.283	.580	.573
MPC	419.524	218.253	.526	1.922	.079
2 (Constant)	452.434	1133.315		.399	.696
APD	-132.415-	540.267	-.114-	-.245-	.810
APC	310.910	524.456	.278	.593	.563
MPC	441.589	177.618	.553	2.486	.027
3 (Constant)	191.057	370.441		.516	.614
APC	197.633	239.411	.177	.825	.423
MPC	444.710	171.111	.557	2.599	.021
4 (Constant)	420.331	242.510		1.733	.104
MPC	466.431	167.271	.584	2.788	.014

R²=.341, Sig=.014^e, F المحسوبة=7.776

كـ المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(اولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل

الحدي للالتئمان (MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاثة مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأن اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(رابعا) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنوي وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (466.431) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع التأمين بمقدار (466.431). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.788) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.341). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (34.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (7.776) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفاً رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 25%.

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (4) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

جدول(4)تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات
لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	573.628	414.730		1.383	.192
	APD	24.319	195.979	.057	.124	.903
	MPD	-21.990-	24.348	-.233-	-.903-	.384
	APC	-298.376-	190.312	-.728-	-1.568-	.143
	MPC	67.666	76.096	.231	.889	.391
2	(Constant)	621.861	139.019		4.473	.001
	MPD	-22.130-	23.382	-.234-	-.946-	.361
	APC	-277.676-	88.061	-.678-	-3.153-	.008
	MPC	67.328	73.111	.230	.921	.374
3	(Constant)	636.683	137.333		4.636	.000
	MPD	-10.586-	19.631	-.112-	-.539-	.598
	APC	-258.827-	85.183	-.632-	-3.038-	.009
4	(Constant)	606.802	122.653		4.947	.000
	APC	-254.826-	82.829	-.622-	-3.077-	.008

R²=.387, Sig=.008^e, F_{المصوبة}=9.465

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(اولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل

الحدى للائتمان (MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .
 (ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأن أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
 (ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأن أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
 (رابعا) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوي وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (-254.826-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار بمقدار (-254.826-). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.077-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.387). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (38.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر

عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (9.465) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفاً رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الاستثمار على وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 25%.

د - قطاع الخدمات

يبين الجدول (5) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (5)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1367.265	5575.561		.245	.810
	APD	581.473	2634.715	.075	.221	.829
	MPD	-669.830-	327.325	-.387-	-2.046-	.063
	APC	3927.465	2558.528	.523	1.535	.151
	MPC	2804.197	1023.021	.523	2.741	.018
2	(Constant)	2520.554	1871.543		1.347	.201
	MPD	-673.184-	314.782	-.389-	-2.139-	.052
	APC	4422.419	1185.515	.589	3.730	.003
	MPC	2796.113	984.248	.521	2.841	.014
R ² =.696, Sig=.001 ^c , F المحسوبة=9.906						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(اولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للانتمان APC، الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (MPD,MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثاني والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الصفقات (-) -673.184) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (-673.184). علما ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.139) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (4422.419) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (4422.419). علما ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك

ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.730) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

• كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (2796.113) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (2796.113). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.841) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

• بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثاني (0.696). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (69.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (9.906) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفياً رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الخدمات على وفق الفرضية الفرعية الاولى بنسبة 75%.

هـ-قطاع الصناعة

يبين الجدول (6) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (6)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات للقطاع الصناعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	19378.973	11801.976		1.642	.127
	APD	-4340.726-	5576.989	-.337-	-.778-	.451
	MPD	-176.667-	692.861	-.062-	-.255-	.803
	APC	10159.839	5415.720	.817	1.876	.085
	MPC	3483.615	2165.463	.392	1.609	.134
2	(Constant)	18958.501	11258.116		1.684	.116
	APD	-4274.699-	5366.899	-.332-	-.796-	.440
	APC	10233.844	5209.835	.823	1.964	.071
	MPC	3189.028	1764.424	.359	1.807	.094
3	(Constant)	10520.591	3759.923		2.798	.014
	APC	6576.976	2429.989	.529	2.707	.017
	MPC	3289.795	1736.752	.370	1.894	.079

R²=.477, Sig=.011^d, F_{المصوبة}=6.396

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(أولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأن أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية لمعامل انحدار لمؤشرات (APC,APD) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير (ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتمت إعادة بناء النموذج الثالث الذي أظهر الأتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (6576.976) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات للقطاع الصناعي بمقدار (6576.976). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.707) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (3289.795) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في

حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات للقطاع الصناعي بمقدار (3289.795). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.894) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (0.477) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (47.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (6.396) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفاً رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الصناعة على وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 50%.

و - قطاع السياحة

يبين الجدول (7) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (7)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3800.238-	4417.265		-.860-	.406
	APD	3679.226	2087.366	.732	1.763	.103
	MPD	-396.606-	259.325	-.355-	-1.529-	.152
	APC	-1929.696-	2027.006	-.398-	-.952-	.360
	MPC	2247.979	810.493	.649	2.774	.017
2	(Constant)	-882.331-	3169.348		-.278-	.785
	APD	1937.374	1001.028	.386	1.935	.075
	MPD	-383.376-	258.017	-.343-	-1.486-	.161
	MPC	2137.501	799.246	.617	2.674	.019
3	(Constant)	-2040.938-	3201.692		-.637-	.534
	APD	2226.445	1023.420	.443	2.175	.047
	MPC	1505.612	705.298	.435	2.135	.051

R²=.425, Sig=.021^d, F_{المحصوبة}=5.174

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(اولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل

الحدى للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار مؤشر MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأن أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتمت إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APD,MPD) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير (ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته ، وتمت إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر عدد الصفقات (2226.445) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع السياحة بمقدار (2226.445). علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.175) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (1505.612) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع السياحة بمقدار (1505.612). علما ان هذه التأثير كان

معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.135) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (.425) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (42.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (5.174) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفاً رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع السياحة على وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 50%.

ز - القطاع الزراعي

يبين الجدول (8) الأتي اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (8)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الابداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات للقطاع الزراعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2247.147	2227.769		1.009	.333
	APD	-1347.104-	1052.726	-.352-	-1.280-	.225
	MPD	91.277	130.786	.107	.698	.499
	APC	4258.222	1022.284	1.155	4.165	.001
	MPC	308.925	408.758	.117	.756	.464
2	(Constant)	2464.389	2161.961		1.140	.275
	APD	-1381.217-	1030.636	-.361-	-1.340-	.203
	APC	4219.987	1000.474	1.145	4.218	.001
	MPC	461.128	338.833	.175	1.361	.197
3	(Constant)	-262.021-	752.169		-.348-	.733
	APC	3038.400	486.117	.824	6.250	.000
	MPC	493.687	347.436	.187	1.421	.177
4	(Constant)	85.586	735.041		.116	.909
	APC	3144.619	496.384	.853	6.335	.000

R²=.728, Sig=.000^e, F_{المحصوبة}=40.133

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول المذكور أنفاً ما يلي:-

(أولاً) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانياً) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير .

(رابعاً) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (3144.619) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الزراعة بمقدار (3144.619). علما ان هذه التأثير كان معنوية عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t)

المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.335) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.728) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (72.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (40.133) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل المذكور أنفأ رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة للقطاع الزراعي على وفق الفرضية الفرعية الرابعة بنسبة 25%.

4- المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- 1) تؤدي المصارف دوراً مهماً في عملية جمع الودائع من الجمهور والشركات ومن ثم تقوم بمنح الائتمان بانواعه لشركات أخرى هذه العملية لها دور كبير في تنشيط السوق المالي وتنشيط الاقتصاد بشكل عام
- 2) أظهرت نتائج التحليل ان قيمة مؤشر عدد الصفقات كان متفاوتاً بين القطاعات إذ يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر في قطاعي المصارف والصناعة فيما كانت القيمة منخفضة للغاية في قطاعات أخرى كالاستثمار والتأمين
- 3) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر ان المصارف التجارية من خلال الوظائف الايداعية والائتمانية ان لها اثر في قيمة مؤشر عدد الصفقات لجميع القطاعات ولكن بنسب مختلفة
- 4) كان العامل الأمني له اثر كبير في نشاط السوق بجميع قطاعاته وكذلك اثر في نشاط المصارف التجارية من القيام بدورها بالشكل الأمثل

2-4 التوصيات

- 1) ضرورة تشديد مراقبة أداء الشركات العاملة في السوق واتخاذ إجراءات صارمة بحق الشركات ضعيفة النشاط حتى تحسن من وضعها
- 2) على المصارف التجارية بذل المزيد من الجهود عبر وسائل متعددة من خلال اتخاذ استراتيجيات جديدة لتشجيع الوعي الادخاري لدى الجمهور بالشكل الذي يزيد من مقدرة تلك المصارف على منح الائتمان للشركات التي هي بحاجة له فضلاً عن الشركات التي تعاني من ضعف في نشاطها بسبب نقص التمويل لزيادة نشاط سوق الاوراق المالية
- 3) توعية وتنقيف المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية لتأهيل قدراتهم وخبراتهم في الاستثمار في القطاعات الأقل نشاطاً لزيادة نموها
- 4) توجيه المصارف من قبل البنك المركزي على منح الائتمان الموجه للقطاعات الضعيفة لزيادة نشاطها ومن ثم زيادة نشاط السوق بشكل عام

المصادر

1. المصادر العربية

- 1) الاستاذ الدكتور اديب قاسم شندي. (2013). الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة *Journal of Baghdad College of Economic sciences University, 2013(4)*.
- 2) انجرو، ايمان "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض"، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، دمشق، 2007
- 3) الغالي ، بن ابراهيم وعدنان ، بن ضيف محمد ، الأسواق الماليه الدوليہ ، الطبعة الاولى، الجزائر، 2019،
- 4) قانون المصارف العراقي ، 2004
- 5) مونية سلطان. (2014). (كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني-دراسة حالة بورصة ماليزيا ، Doctoral dissertation, جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية).

2. المصادر الأجنبية

- 6) Hornby A S . " Oxford Advanced Learner's Dictionary " 7th Oxford University Press , 2004
- 7) Haddaweea, A. H., & Flayyihb, H. H. The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks.
- 8) Gebre, T. (2019). *COLLEGE OF BUSINESS AND ECONOMICS ACCOUNTING AND FINANCE DEPARTMENT* (Doctoral dissertation, Addis Ababa University Addis Ababa, Ethiopia).
- 9) Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors. John Wiley & Sons.
- 10) Hubbard, G. R., & O'Brien, A. P. (2018). Money Banking and Financial Systems. pearson Education
- 11) Mishkin, F. S. (2007). *The economics of money, banking, and financial markets*. Pearson education.
- 12) Putri, V. Y., & Purnama, D. F. (2021, April). How the Inflation Affect the Commercial Bank Deposit Funds in Indonesia (2016–2018)?. In *International Conference on Applied Science and Technology on Social Science (ICAST-SS 2020)* (pp. 556-560). Atlantis Press.

- 13) Rose, P. S. (2009). Money and capital markets: Financial institutions and instruments in a global marketplace
- 14) Rahimov, A. (2019). Practical and theoretical aspects of deposit operations of commercial banks. *International Finance and Accounting*, 2019(2), 21
- 15) Ünvan, Y. A., & Yakubu, I. N. (2020). Do bank-specific factors drive bank deposits in Ghana?. *Journal of Computational and Applied Mathematics*, 376, 112827.
- 16) Ostadi, H., & Sarlak, A. (2014). Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah Bank. *International Journal of academic research in economics and management sciences*, 3(4), 139-149
- 17) Hibret, B. (2015). *Determinants of Deposit Growth of commercial banks in Ethiopia* (Doctoral dissertation, Addis Ababa University).
- 18) ASSEFA MADEBO, S. I. S. A. Y. (2014). *FACTORS AFFECTING DEPOSIT MOBILIZATION IN PRIVATE COMMERCIAL BANKS: THE CASE OF AWASH INTERNATIONAL BANK SC* (Doctoral dissertation).
- 19) Rose, Peter, & Hudginsn, Sylvia, bank Management and Financial Services (6 the end) U. S .A. ‘Library of Congress cataloging In publication Data,2005

- 20) Quiry, P., Le Fur, Y., & Vernimmen, P. (2022). *Corporate finance: theory and practice*. John Wiley & Sons.
- 21) Melicher, R. W., & Norton, E. A. (2013). *Introduction to finance: markets, investments, and financial management*. John Wiley & Sons.
- 22) La Torre, M. (2020). *Risk in Banking: Developing a Knowledge Risk Management Framework for Cooperative Credit Banks*. Springer Nature.
- 23) Engelmann, Bernd & Pham, Ha (2020) A Raroc Valuation Scheme for Loans and Its Application in Loan Origination, MDPI journal , Vol.8, No63.
- 24) Fields, E. (2016). *The essentials of finance and accounting for nonfinancial managers*. Amacom.
- 25) Gregoriou, G. N., & Hoppe, C. (2009). *The handbook of credit portfolio management*. McGraw Hill Professional.
- 26) Brigham, Eugene & Ehrhardt Michal C. (2011) *Financial Management, Theory and Practice*, thirteenth edition, South-western: USA
- 27) Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2017). *Money, banking, and financial markets* (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin..
- 28) Arnold, G. (2012). *Modern Financial Markets and Institutions eBook*. Pearson Higher Ed.
- 29) Qassem, S. H., & Said, A. P. D. A. H. (2020). *Analysis of financial market performance*

indicators/An analytical study of the Iraq Stock Exchange for the period 2009-2018. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 16(52 part 2).